Al-rafidain of Law (ARL)
https://alaw.uomosul.edu.iq

The effectiveness of the federal integrity commission in light of the obstacles it encounters

Hassan Ali Yahya[1]
Former Integrity Commission
Nineveh Investigation Directorate
hl5008896@gmail.com

Ansam Ali Abdullah[2]
College of law / university of Mosul
ansamlaw@uomosul.edu.iq

Article information
Article history
Received 24 March, 2025
Revised 3 May, 2025
Accepted 13 May, 2025
Available Online 1 September, 2026

Keywords:
- Federal integrity commission
- Administrative and financial corruption
- Challenges and obstacles
- Achievements of the integrity commission
- Legal and regulatory mechanisms

Correspondence:
Hassan Ali Yahya
hl5008896@gmail.com

Abstract

The Federal Integrity Commission is considered one of the most significant oversight bodies established pursuant to Order No. 55 of 2004 (now repealed) and the regulatory law annexed thereto. It was subsequently reaffirmed by the effective Constitution of the Republic of Iraq of 2005, which conferred upon it a range of powers aimed at enabling it to fulfill its duties in combating administrative and financial corruption, and in promoting a culture of integrity, uprightness, transparency, and accountability with impartiality, sincerity, and honesty .Despite the numerous challenges, difficulties, and obstacles that may hinder its operations, the Commission has succeeded through its legal and regulatory mechanisms in achieving a number of accomplishments in the field of combating administrative and financial corruption. Therefore, it is imperative to examine the nature and legal framework of the Federal Integrity Commission, identify the obstacles that impede the realization of its objectives and the performance of its duties, and highlight its most notable achievements in light of such constraints.

Doi: 10.33899/.v26i96.64910
© Authors, 2026, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0).

فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في ظل ما يعترضها من معوقات

حسن علي يحيى
هيئة النزاهة الاتحادية/ مديرية تحقيق نينوى

أنسام علي عبد الله
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام ٢٤ آذار، ٢٠٢٥

التعديلات ٣ أيار، ٢٠٢٥

القبول ١٣ أيار، ٢٠٢٥

النشر الإلكتروني ١ أيلول، ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية

- عقد التخزين السحابي
- التنظيم القانوني
- الحكم القضائي
- القانون المدني العراقي
- القانون المدني الفرنسي

المستخلص

تُعد هيئة النزاهة الاتحادية واحدة من أهم الهيئات الرقابية التي أُسست بموجب الأمر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ (الملغى حالياً) والقانون التنظيمي الملحق به. وقد أُعيد التأكيد على وجودها لاحقاً بموجب دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، الذي منحها مجموعة من الصلاحيات الرامية إلى تمكينها من أداء مهامها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتعزيز ثقافة النزاهة والاستقامة والشفافية والمساءلة، وذلك في ظل مبادئ الحياد والإخلاص والأمانة. ورغم التحديات والصعوبات والعقبات العديدة التي قد تعيق عملها، فقد نجحت الهيئة –من خلال آلياتها القانونية والتنظيمية– في تحقيق جملة من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي. ومن ثم، بات من الضروري دراسة طبيعة هيئة النزاهة الاتحادية وإطارها القانوني، وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها وأداء مهامها، وتسليط الضوء على أبرز إنجازاتها في ظل تلك القيود.

المقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي تصيب دوائر ومؤسسات الدولة ظاهرة عالمية، كونها جزءً لا يتجزأ من نتاج الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث بدأت معظم الدول باتخاذ خطوات جادة وبذلت الجهود من أجل انشاء أجهزة وهيئات متخصصة لمحاربة الفساد والحد منه، وخاصةً بعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤.

وكان العراق من هذه الدول التي انضمت الى تلك الاتفاقية بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧ ،فكانت إحدى أهم خطواته في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي وتنفيذ خطط الإصلاح الإداري هو اصدار القانون النظامي الملحق بالأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والمتضمن تأسيس هيئة النزاهة التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، بالإضافة الى سعي المشرع العراقي اصدار حزمة من التشريعات كان من أهمها صدور قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ لسنة لمواجهة ظاهرة الفساد بكل أشكاله، حيث باشرت هيئة النزاهة عملها من خلال ما تملكه من وسائل وإجراءات ضمن الخطة الموضوعة لها، بالرغم مما واجهته من العديد من المعوقات والصعوبات في معرض تصديها لآفة الفساد الإداري والمالي.

ملخص البحث.

يتلخص موضوع بحثنا الموسوم (فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في ظل ما يعترضها من معوقات) بالدور الفاعل والحيوي لهيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد الإداري والمالي ونشر ثقافة النزاهة والشفافية والمسائلة والمحاسبة، من خلال ما تملكه من اختصاصات نوعية ووسائل وقائية وتحقيقية، بالإضافة الى المعوقات التي قد تعترض عمل الهيئة سواء اكانت معوقات سياسية أو قانونية أو أمنية أو إدارية، والاليات القانونية والتنظيمية التي اتخذتها الهيئة لمواجهة تلك المعوقات.

هدف البحث

ان الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على ماهية هيئة النزاهة من حيث تعريفها وما تسعى الى تحقيقه من أهداف، وطبيعة عملها القانوني، وكذلك التعرف على أهم

المعوقات التي تعترض عمل هيئة النزاهة في معرض تصديها لظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق قوانين مكافحة الفساد وتنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة والأمانة، وكذلك استعراض أبرز أليات هيئة النزاهة الاتحادية في ظل ما يعترضها من تحديات.

أهمية البحث

ان تأسيس هيئة النزاهة الاتحادية ومنحها قدراً عالياً من الاختصاصات والصلاحيات الرقابية على مؤسسات وأجهزة الدولة يُعد حدثاً قانونياً مهماً يحمل في طياته رسالة مفادها بأن قيم سيادة القانون والديمقراطية ستسير بالاتجاه الصحيح طالما أن هيئة النزاهة الاتحادية تؤدي عملها وتمارس أنشطتها بكل كفاءة واستقلالية ومهنية بعيداً عن أي ضغوط أو مؤثرات أياً كان نوعها ومصدرها.

مشكلة البحث

حيث أن هناك سؤالان يمكن اثارتهما بصدد مشكلة البحث وهما:

١. ما هي أبرز المعوقات والصعوبات التي تعترض عمل هيئة النزاهة الاتحادية.
٢. هل استطاعت هيئة النزاهة الاتحادية أن تؤدي مهامها في مكافحة الفساد في ظل ما يعترضها من معوقات وتحديات.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي التدابير القانونية والتنظيمية لهيئة النزاهة الاتحادية في مواجهة ما يعترضها من مقومات؟

فرضية البحث

يستند هذا البحث الى فرضية مفادها (يُمكن لهيئة النزاهة الاتحادية من خلال اختصاصاتها وما تملكه من آليات ووسائل أن تؤدي دوراً فاعلاً في مكافحة الفساد الإداري والمالي بالرغم من وجود عدد كبير من التحديات والصعوبات التي تعوق عملها).

منهجية البحث.

ان أكثر الأساليب انسجاماً مع موضوع هذا البحث هو المنهج الوصفي، لكي نستطيع من خلاله وصف هيئة النزاهة الاتحادية من خلال تعريفها وأهدافها والطبيعة

القانونية لعملها، وبيان هيكلها التنظيمي واختصاصاتها في مكافحة الفساد، وألياتها في مواجهة المعوقات التي تعترضها عملها في معرض تصديها للفساد الإداري والمالي.

نطاق البحث.

ينحصر نطاق البحث في دور هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال اختصاصاتها، وقدرتها على مواجهة ما يعترضها من معوقات من خلال ألياتها القانونية والتنظيمية.

هيكلية البحث.

أثرنا تقسيم موضوع هذا البحث الى ثلاث مطالب وكالاتي:

المطلب الأول

تعريف هيئة النزاهة وأهدافها والطبيعة القانونية لعملها

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي لهيئة النزاهة الاتحادية واختصاصها النوعي.

المطلب الثالث

المعوقات التي تعترض عمل هيئة النزاهة الاتحادية والياتها القانونية والتنظيمية لمواجهتها.

المطلب الأول

تعريف هيئة النزاهة الاتحادية وأهدافها

تُعد هيئة النزاهة الاتحادية أحد اهم الأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي كونها تمثل تجربة حديثة في العراق تهدف الى اشاعة الحكم النزيه، حيث تأسست هيئة النزاهة الاتحادية عام ٢٠٠٤ وذلك في إطار جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) المرقم ٥٥ لسنه ٢٠٠٤ والذي بمقتضاه تم تخويل مجلس الحكم

(المنحل) سلطة انشاء هيئة مستقلة تعنى بمكافحة الفساد المالي والاداري وحماية المال العام[١] ، عليه سنقسم هذا المطلب الى فرعين وكالاتي:

الفرع الأول: التعريف بهيئة النزاهة الاتحادية وأهدافها ومبررات تأسيسها.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعمل هيئة النزاهة الاتحادية.

الفرع الأول

تعريف هيئة النزاهة الاتحادية وأهدافها والطبيعة القانونية لعملها

في هذا الفرع سنتناول تعريف هيئة النزاهة الاتحادية، وأهدافها، والطبيعة القانونية لعملها، وعلى النحو التالي:

أولاً: تعريف هيئة النزاهة الاتحادية.

عرّف المشرع العراقي هيئة النزاهة الاتحادية وذلك بموجب المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بأنها هيئة مستقلة، وكذلك بينت المادة الثانية من قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بانها هيئة مستقلة لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري[٢] حيث تتمتع هيئة النزاهة الاتحادية بالأهمية البالغة لدى كل من المشرع الدستوري والتشريعي نظرا للدور الفاعل والكبير الذي تؤديه الهيئة في معرض تصديها للفساد بكافة صوره[٣]، ويمكن تعريف النزاهة "بان يتجرد الموظف العام عند ادائه اعمال الوظيفة الموكلة إليه عن أي أهواء ومنافع شخصية وأن يغلب المصلحة العامة

(١) المادة (١) من الامر رقم ٥٥ لسنه ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة)، حيث تم الغاء الامر (٥٥) بموجب المادة (٢٩) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) المادة ١٠٢ من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، والمادة (٢) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنه ٢٠١١ المعدل.

(٣) د. امير فرج يوسف، مكافحة الفساد الاداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي، (ط١، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية| ٢٠١٠)، ص٣٠.

على أي مصالح شخصية"[١]، ويمكن تعريف هيئة النزاهة الاتحادية بأنها "هيئة مستقلة تسعى من خلال ما تتمتع به من استقلال اداري ومالي وما تتمتع به من شخصية معنوية وما لديها من وسائل وإجراءات واختصاصات المحافظة على نزاهة الوظيفة العامة من أي خرق أو خلل يؤدي الى الاخلال بها واستغلالها من قبل الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة لتحقيق منافع شخصية بعيدة عن المصلحة العامة".

ثانياً: أهداف هيئة النزاهة الاتحادية ومبررات تأسيسها.

تُعد هيئة النزاهة الاتحادية من أهم وأبرز الأجهزة الفعالة التي أخذت على عاتقها منع ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتوظيف الشفافية في إدارة شؤون الدولة على جميع المستويات والأنشطة[٢]، حيث تمارس الهيئة دوراً وقائياً من خلال ما تقيمه من دورات ومؤتمرات وورش من اجل التوعية والتثقيف حول مخاطر الفساد على الفرد والمجتمع، اذ ان من شأن تلك النشاطات التي تمارسها الهيئة والمتمثلة بنشر الوعي الأمني والثقافي والقانوني ان تُسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي[٣]، كذلك فإن للهيئة دوراً تحقيقياً من من خلال قيامها في التحقيق في قضايا الفساد وذلك طبقاً لأحكام القانون، ومن خلال ما لديها من وسائل متمثلة بالشكوى والاخبار وبواسطة محققين، وتحت إشراف قاضي التحقيق المختص، استناداً لأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية، ومتابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها، وذلك من خلال الممثل القانوني للهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها، وتنمية ثقافة النزاهة والاستقامة واحترام أخلاقيات الخدمة العامة، واعتماد الشفافية، والخضوع للمساءلة والاستجواب في القطاعين العام والخاص، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف، وإعداد مشروعات قوانين، فيما يُساهم في منع الفساد ومكافحته، وتعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة، عبر إلزام المسؤولين فيها

(١) د. سلوى توفيق بكير، جريمة التربح من اعمال الوظيفة، (دار النهضة العربية، القاهرة| ٢٠٠٣)، ص٢٨.

(٢) ينظر: المادة (٣/ أولا، ثانيا، ثالثا، رابعا، خامسا، سادسا، سابعا) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٣) عبد الرحمن العيسوي، سبل مكافحة الجريمة، (ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية |٢٠٠٦)، ص٢١.

بالكشف عن ذممهم المالية، وإصدار تنظيمات سلوك، تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي والوظيفي، لضمان الأداء الصحيح والسليم لواجبات الوظيفة العامة، القيام بأي عمل يُساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه وذلك بشرط أن يكون ذلك العمل ضروريا ويصب في مكافحة الفساد والوقاية منه، وأن يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق أهداف الهيئة، وكذلك تقوم الهيئة بإعداد السياسة العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها. بالإضافة الى قيامها بإجراء استبيان واستطلاعات للرأي تهدف من خلالها الى قياس حجم تعاطي الرشوة في العراق، وفضح المفسدين بوسائل علمية وعملية وردعهم[١] ومن هذا يتضح بأن هناك طريقتين تعتمد عليهما هيئة النزاهة الاتحادية لتحقيق اهدافها[٢]:

اولاها: الاجراءات التحقيقية، يُعد الاختصاص التحقيقي من اهم الاختصاصات التي تم منحها لهيئة النزاهة الاتحادية، وذلك لتمكينها من أداء دورها بفاعلية في منع الفساد بكافة اشكاله ومكافحته من خلال التحقيقات التي تجريها الهيئة بواسطة محققيها وبإشراف قاضي التحقيق المختص كالتحري والتحقيق. وبهذا تمارس هيئة النزاهة الاتحادية اختصاصها التحقيقي وفقاً للسلطات الممنوحة لها بموجب القانون في تلقي الشكاوى والإخبارات التي تتعلق بقضايا الفساد الإداري والمالي [٣].

الثانية: الاجراءات الوقائية كإصدار لائحة السلوك الوظيفي، وإعداد مشروعات القوانين التي من شأنها أن تسهم في دعم مسيرة الهيئة لمكافحة الفساد الإداري والحد من الانحراف في استعمال السلطة، وإلزام كبار المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية للتعرف على أسباب التضخم في ثرواتهم ومصادر دخولهم، وإعداد برامج التوعية والتثقيف وذلك لزيادة الوعي لدى المواطنين حول ثقافة النزاهة.

---

(١) ينظر: المادة (٣) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) حيدر علي عبد الله، مشكلة الفساد في العراق وآليات هيئه النزاهة في مكافحته، (رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية في جامعة النهرين، بغداد| ٢٠١٣)، ص١٤٦ _١٨٣.

(٣) ينظر: المادة (١١/ اولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

ثالثا: مبررات تأسيس هيئة النزاهة الاتحادية.

هناك مجموعة من التساؤلات التي يمكن قد تثار من الأوساط السياسية حول الدوافع والمبررات التي يُمكن أن تقف وراء تأسيس هيئة النزاهة الاتحادية، وتطورها مع تطور النظم السياسية القائمة في ادوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتزامن مع التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وأن أهم هذه الدوافع:

١- رغبة الدولة في استعادة وتعزيز ثقة المواطن بمؤسساتها وسياساتها العامة.

٢- ان سعي الدولة في انتقاء أعضاء وموظفي هيئة النزاهة ممن يتمتعون بالكفاءة العالية، والمهنية والحيادية، والخبرة المتراكمة عن العمل والدورات، ومشهود لهم بالنزاهة والحيادية دليل على حرص الدولة على انجاح عملية الإصلاح الإداري من خلال عمل الهيئة، اذ ان الانتقائية في اختيار موظفو الهيئة من شأنه أن يضمن تحقيق أهداف الهيئة في مكافحة الفساد الاداري والمالي ويساهم بدرجة كبيرة في نشر ثقافة النزاهة والشفافية[١] .

٣- أن استقلالية هيئة النزاهة من شأنه أن يضمن حيادية عملها في الدولة بعيداً عن المؤثرات والضغوطات الخارجية التي قد تمارسها السلطات الاخرى (التشريعية والتنفيذية) تجاهها [٢]، وذلك بسبب ما تشهده تلك السلطتين من صراعات فيما بينها في محاولةٍ منها لجرّ هيئة النزاهة للعمل ضمن اطارها، والانتفاع من وجودها، ومن قراراتها، على حساب السلطات الأخرى، الامر الذي دفع المشرع العراقي وذلك من خلال المواد(١٠٢ و ١٠٨) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، وذلك في الفصل الرابع من الباب الثالث منه، والذي بين فيه استقلالية هذه الهيئات لضمان الحيادية في عملها بعيداً عن التقلبات السياسية التي يشهدها المجتمع الديمقراطي في العراق[٣] ومن أجل تمكينها من أداء أعمالها وتحقيق اهدافها المرسومة لها وفق الدستور والقوانين ذات الصلة.

---

(١) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والإصلاح، (منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق [٢٠٠٣)، ص١١٨_ ٢٠٠.

(٢) حدري سمير، السلطات الإدارية المستقلة وإشكالية الاستقلال، (مجلة إطار الملتقى الوطني بسكرة، جامعة عبد الرحمن ميرة بحاية، الجزائر، العدد الرابع [٢٠٠٦)، ص ٥٥.

(٣) عزالدين العيساوي، العقد كوسيله لضبط السوق، (مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيرة بسكره، الجزائر، العدد الثالث [٢٠٠٦)، ص ٢١٩.

٤– ان هيئة النزاهة تلعب دوراً رئيسياً ومهماً في توجيه عمل السلطة التنفيذية بالشكل الذي يمكنها من اداء عملها على أحسن وجه، ومراقبة ادائها وتوجيهها إذا ما حاولت الانحراف عن مسارها المرسوم لها.

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية لعمل هيئة النزاهة الاتحادية.

كما هو معلوم فان هيئة النزاهة الاتحادية هيئة مستقلة، إلا أن السلطة التنفيذية تقدم لها العديد من الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لتمكينها من اداء عملها من اجل تحقيق هدفها الاساس وهو مكافحة الفساد الإداري والمالي، وبالتالي فان الخوض في الطبيعة القانونية لهيئة النزاهة يثير مجموعة من التساؤلات منها: هل تعد هيئة النزاهة دائرة حكومية تخضع لما تخضع له الدوائر الحكومية الاخرى من حيث تلقيها الأوامر والتعليمات من السلطة التنفيذية؟ ام أنها هيئة قضائية او شبه قضائية تمارس اعمالاً تتشابه مع ما للمحاكم من أعمال كالتحقيق وغيره؟ أم أنها جهة ذات طبيعة إدارية؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات سنحاول استعراض الآراء التي قيلت بشأن تلك الطبيعة هل هي ذات طبيعة إدارية ام انها سلطة قضائية أو شبه قضائية ام هي سلطة رابعة.

اولاً: هيئة النزاهة ذات طبيعة ادارية.

من خلال استعراض النصوص الدستورية التي حددت الجهة التي تتبعها هيئة النزاهة الاتحادية وكذلك القوانين التي تحكم عملها ومنها القانون النظامي المؤسس للهيئة، يتبين لنا بأن الطبيعة القانونية للهيئة بانها: جهازاً حكومياً منفصلاً ومستقلاً[1] وبذلك فإنها وفقا لهذا الرأي ما هي إلا نوع جديد متميز من إدارات الدولة ولا يمكن أن تعمل بمعزل عن العمل الحكومي للدولة إلا أنها تتمتع بذاتية خاصة وبمهام تقوم بها لمصلحة الدولة وتخضع لرقابة الجهات القضائية شأنها في ذلك شأن المؤسسات الحكومية الاخرى بالإضافة الى خضوعها لما تخضع له باقي الأجهزة الحكومية من قواعد واحكام وقوانين بالإضافة الى

(١) ينظر: القسم (٣) من القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطه الائتلاف المؤقتة (المنحلة) المرقم ٥٥ لسنه ٢٠٠٤.

خضوع موظفيها لما يخضع له باقي موظفي الدولة والقطاع العام من أنظمة وقواعد كخضوعهم لقانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام .

ثانياً: هيئة النزاهة سلطة قضائية او شبه قضائية.

يرى البعض بان هيئة النزاهة هي سلطة قضائية او شبه قضائية مستنداً في ذلك على ما تتمتع به الهيئة من سلطات تحقيقية في معرض تصديها للفساد الإداري والمالي، وهذا ما اشار اليه قانونها النافذ بموجب الفصل الثالث منه[١] ومن هذه الاختصاصات والسلطات: هي صلاحية التحقيق في جرائم الفساد، حيث يترجح اختصاص التحقيق في هذه الجرائم للهيئة على اختصاص الجهات التحقيقية الأخرى، حيث ان هذه الاجراءات التحقيقية تتم بواسطة محققيها وبإشراف قاضي التحقيق المختص[٢] الذي له وحده دون غيره سلطة إصدار القرار الفاصل في الدعوى الجزائية وما على محقق النزاهة الا تنفيذ تلك القرارات، الا أن دور هيئة النزاهة ينتهي عند صدور قرار فاصل في الدعوى الجزائية المعروضة أمام قاضي التحقيق، مما يعني أن ما تتخذه الهيئة من إجراءات تحقيقية لا يمكن أن تصل بأي حال من الاحوال الى درجة الحكم القضائي الحائز على حجية الأمر المقضي فيه، وبالتالي لا يمكن القول بأن هيئة النزاهة تعد سلطة قضائية.

ثالثا: هيئة النزاهة سلطة رابعة.

يذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأن الطبيعة القانونية لهيئة النزاهة تتمثل في أنها سلطة رابعة تعمل الى جانب السلطات التقليدية الأخرى المتمثلة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مستندين في ذلك على ما تتمتع به الهيئة من استقلال في مواجهة الحكومة، وما تملكه من سلطات في إصدار قراراتها التنظيمية والفردية التي يجوز الطعن بها

(١) ينظر: المواد (١١،١٢، ١٣، ١٤، ١٥) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنه ٢٠١١ المعدل.

(٢) ينظر: الفقرة اولا من المادة (١١) من قانون هيئة النزاهة والكسب الغير مشروع رقم ٣٠ لسنه ٢٠١١ المعدل.

من قبل الغير في حال كونها غير مشروعة[١] بالإضافة الى ما تضمنه دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥، الذي أدرج هيئة النزاهة ضمن الهيئات المستقلة، مما يدل على استقلال هيئة النزاهة باعتبارها سلطة جديدة مختلفة عن السلطات الثلاثة التقليدية، إلا ان هذه الاستقلالية الواردة في الدستور لا يمكن الاستناد إليها بمجرد ادراجها من قبل المشرع الدستوري ضمن الهيئات المستقلة وبالتالي القيام بإدراجها ضمن فئة اخرى تتشابه في نفس التسمية، فليس من المنطق إدراج السلطات الإدارية المستقلة ضمن السلطات التقليدية المتمثلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك لمجرد اسباغ المشرع اسم السلطة عليها، اذ ان الهدف من منحها هذه الصفة هو لتمكينها من أداء وظائفها بعيداً عن تدخلات الحكومة، هذا من جانب ومن جانب اخر نجد ان الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ قد حدد السلطات الاتحادية على سبيل الحصر بقوله: (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدا الفصل بين السلطات)[٢].

تبين لنا من خلال استعراض الآراء حول الطبيعة القانونية لهيئة النزاهة الاتحادية، بان المبدأ الاساس الذي يؤسس لطبيعة عمل هيئة النزاهة وعلاقتها مع غيرها من أجهزة الدولة، بانها جهاز حكومي منفصل ومستقل، وذلك استناداً لما نص عليه الأمر ٥٥ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) لسنة ٢٠٠٤ (يخول مجلس الحكم بموجب هذا الامر سلطه إنشاء مفوضية عراقية المعنية بالنزاهة العامة وتكون جهاز مستقلاً)[٣] بالإضافة الى ما نص عليه القانون النظامي الملحق بالأمر المذكور بالقول (يشجع هذا القانون النظام

(١) ينظر: زهير كاظم عبد، قرار المحكمة الاتحادية العليا عن الهيئات المستقلة في الدستور، مقال منشور على الموقع الالكتروني للسلطة القضائية وعلى الرابط، http://www.iraqja.iq/wiew.٧٢٤ تاريخ الزيارة في ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٥

(٢) ينظر: المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.

(٣) ينظر: القسم الاول من الامر ٥٥ الصادر عن سلطه الائتلاف المؤقتة (المنحلة) لسنه ٢٠٠٤.

الحكم النزيه والشفاف بإنشاء هيئة مستقلة فهل لديها القدرة على تطبيق قوانين مكافحة الفساد.....)[١].

عليه واستناداً لما تقدم، فان هيئة النزاهة الاتحادية تُعد احدى المؤسسات الدستورية، تتمتع بالاستقلال المالي والاداري وغير مرتبطة بسلطة معينة، وانها لا تعمل بمعزل عن السياسة العامة للدولة، كونها جزءً لا يتجزأ من أجهزة الدولة تعمل لخدمة الصالح العام، وتهدف الى الحفاظ على اموال الدولة، مع بقاء حق السلطة التشريعية في الرقابة على أعمالها، لأجل ضمان ممارسة اختصاصاتها وفق ما مخول لها قانوناً، وضمان عدم استبدادها، وتخضع الهيئة في علاقاتها مع الاجهزة الحكومية الاخرى من الناحية الإدارية والمالية فقط للقواعد العامة التي تحكم علاقة أي جهتين حكوميتين مع بعضهم البعض فينقل اليها اي موظف من دوائر الدولة الاخرى طبقاً لنفس الإجراءات المتبعة في تنقل الموظفين في الدوائر الحكومية الأخرى [٢]

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي لهيئة النزاهة الاتحادية واختصاصها النوعي.

ان لهيئة النزاهة الاتحادية عدد من التشكيلات التي يقع على عاتقها تنفيذ أهداف الهيئة وإدارة شؤونها، فضلاً عما تختص به في التحقيق بنوع معين من جرائم الفساد الإداري والمالي وعلى سبيل الحصر، عليه سنتكلم عن هذه المواضيع وفق الاتي:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لهيئة النزاهة الاتحادية.

الفرع الثاني: الاختصاص النوعي لهيئة النزاهة الاتحادية.

(١) ينظر: القسم الاول من القانون النظامي الملحق بالأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من مجلس الحكم (المنحل).

(٢) رحيم حسن العكيلي، علاقة مفوضية النزاهة العامة بغيرها من الأجهزة الحكومية، مدونة القاضي رحيم حسن العكيلي، في ٢٠١٥/٢/٢.

الفرع الأول

الهيكل التنظيمي لهيئة النزاهة الاتحادية.

تتكون هيئة النزاهة الاتحادية من عدد من التشكيلات والدوائر، وهي كالاتي:

أولاً: رئيس الهيئة ونائبيه.

يُعد رئيس الهيئة ونوابه قمة الهرم الإداري لهيئة النزاهة الاتحادية، فيكون رئيس الهيئة بدرجة وزير [١] ويعاونه نائبان بدرجة وكيل وزير في إدارة شؤون الهيئة [٢] أما بالنسبة لصلاحيات رئيس الهيئة، فقد بينتها المادة (٦) من قانون الهيئة النافذ [٣]، كوضع السياسة العامة للهيئة، واقتراح الموازنة السنوية للهيئة، وتعيين وفصل وتأديب موظفي الهيئة، واصدار النظام الداخلي الخاص بتشكيلات ودوائر الهيئة، واصدار اللائحة التنظيمية للكشف عن الذمة المالية، والقيام بأي مهام ينص عليها القانون او القوانين النافذة، ولرئيس الهيئة نائبان، يُعينان بذات الطريقة والشروط التي يعين بها رئيس الهيئة، ويعملان تحت اشرافه، ويحل النائب الأول محل رئيس الهيئة في حال تعذر على رئيس الهيئة القيام بمهامه، ويحل النائب الثاني محله في حال تعذر على النائب الأول القيام بمهامه[٤].

(١) ينظر: المادة (٤/ ثالثاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) ينظر: المادة (٨) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٣) ينظر: المادة (٦) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٤) ينظر: المادة (٩/ ثالثاً ورابعاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

ثانياً: دوائر هيئة النزاهة الاتحادية.

لقد بين قانون هيئة النزاهة الاتحادية النافذ، الدوائر التي يتكون منها مركز الهيئة، وحدد اختصاص كل دائرة من تلك الدوائر، وكذلك حدد النائب الذي ترتبط به تلك الدوائر بحسب اختصاص كل منهم [١] عليه فان هيئة النزاهة الاتحادية تتكون من الدوائر الاتية:

١_ دائرة التحقيقات.

وتُعد من أهم دوائر الهيئة، كونها مسؤولة عن كشف الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة والتحقيق فيه، وكذلك مسؤولة عن وضع إجراءات استلام مزاعم الفساد والتحقيق فيها[٢] وتختص بالتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي استناداً لقانون الهيئة النافذ وقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي النافذ رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل[٣].

٢_ الدائرة القانونية.

وتُعد من الدوائر المهمة في الهيئة، من خلال اختصاصها في تقديم الاقتراحات والتشريعات الضرورية لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وهذا ما يميزها عن غيرها من الدوائر القانونية في مؤسسات الدولة الاخرى، فقانون الهيئة النافذ منحها صلاحية اقتراح تشريعات من شأنها ان تسهم في مكافحة الفساد وتنمية ثقافة النزاهة والأمانة والشفافية، وترفع تلك المقترحات الى مجلس النواب من خلال رئيس الجمهورية، او رئيس الوزراء، ولها ابداء الرأي القانوني بناءً على طلب من رئيس الهيئة او نائبيه، وكذلك تتولى هذه الدائرة تمثيل الهيئة أمام المحاكم واللجان القضائية والهيئات بموجب وكالة من رئيس الهيئة، وكذلك تتولى مهمة متابعة القضايا التي تكون الهيئة طرفاً فيها، وتتولى تنظيم العقود التي تبرمها الهيئة.

---

(١) ينظر: المادة (٩/ أولاً وثانياً) والمادة (١٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) ينظر: الفقرة (٥) من القسم (٥) من الامر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة).

(٣) ينظر: المادة (١٠/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

٣_ دائرة الوقاية.

تتولى هذه الدائرة مهمة اعداد لائحة السلوك، ومتابعة وتدقيق التقارير الخاصة بالكشف عن الذمم المالية، ومدى صحة ودقة المعلومات المقدمة فيها، وتدقيق مدى التضخم الحاصل في أموال المكلفين بتقديم كشف الذمة بما لا يتناسب مع ما لديهم من موارد

٤_ دائرة التعليم والعلاقات العامة.

تهدف هذه الدائرة الى خلق وتعزيز ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة والشفافية والالتزام بالقانون وذلك من خلال ما تقوم به من أنشطة تتمثل بإقامة الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية والتوعوية والتثقيفية لشرائح المجتمع، وتطوير البرامج التعليمية التي ترسخ السلوك الأخلاقي لدى العاملين في الوظيفة العامة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية، وذلك لتعزيز ثقافة النزاهة ونبذ الفساد الإداري والمالي.

٥_ دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية.

هي احدى دوائر الهيئة التي تتولى مهمة نشر وترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي على مستوى القطاعين العام والخاص، من خلال تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، اذ تقوم بإعداد وتنفيذ برامج التدريب والاتصال بالجمهور، وإشاعة ثقافة النزاهة والشفافية عبر التثقيف والتوعية وتجسيد مظاهر النزاهة.

٦_ الدائرة الإدارية والمالية.

تتولى هذه الدائرة مهمة توفير الدعم البشري والمالي والتكنولوجي والفني لجميع مفاصل الهيئة، وتتولى كذلك إدارة شؤون الموظفين، وتمارس هذه الدائرة مهامها استناداً قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، وقانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، وقانون الرواتب رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨، وقانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ [(١)].

(١) ينظر: المادة (٢٣/ ثانياً/ د) من النظام الداخلي لتشكيلات هيئة النزاهة الاتحادية.

٧_ دائرة الاسترداد.

يُعد موضوع الاسترداد من المواضيع الحديثة، لذلك فقد تم استحداث هذه الدائرة في هيئة النزاهة ونص عليها قانونها النافذ، وتتولى هذه الدائرة مهمة متابعة المتهمين المطلوبين قضائياً امام هيئة النزاهة الهاربين خارج العراق، ومتابعة الأموال المهربة، وذلك من خلال ما تقوم به من جمع للمعلومات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومن الملاحظ ان عمل هذه الدائرة يشبه الى حدٍ ما عمل دائرة التحقيقات كونه ينطوي على جانب من التحري والتحقيق [١].

٨_ دائرة التخطيط والبحوث.

وهي احدى تلك الدوائر التي تم استحداثها بموجب قانون الهيئة، حيث تتولى هذه الدائرة مهمة اعداد الدراسات والبحوث حول الفساد وقياس اثاره واسبابه وطرق مكافحته، واعداد التقارير السنوية والدورية والبحث في وسائل وسبل تطوير عمل الهيئة ورفع مستوى أدائها وفاعليتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، واعداد وتنفيذ الخطط السنوية والفصلية وتنفيذها [٢].

٩_ الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد.

وتُعد هذه الدائرة من الدوائر المستحدثة وفق قانون الهيئة النافذ، حيث تهدف هذه الدائرة الى نشر ثقافة النزاهة والشفافية واعداد البحوث والدراسات، وتوفير تعليم مستمر لكوادر الجهات الرقابية[٣] بالإضافة الى ذلك فان لهذه الأكاديمية مجلس يسمى (مجلس الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد) حيث يتمثل نشاط هذا المجلس بإقرار الملاك العلمي والإداري في الاكاديمية، واقتراح الدراسات ذات الصلة بمكافحة الفساد ووضع الضوابط الامتحانية فيها، ووضع الخطط التربوية والعلمية والإدارية والثقافية ومنح

(١) ينظر: المادة (١٠/ سابعاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) ينظر: المادة (١٠/ ثامناً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٣) ينظر: المادة (١٠/ تاسعاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

الشهادات وإقرار النظام الدراسي ومناهجه، والنظر في المواضيع الي يحيلها اليها رئيس الهيئة [١]

بالإضافة الى أن هناك عدد من الأقسام والشعب والمكاتب التي تكون تابعة لهيئة النزاهة الاتحادية، كقسم شؤون المواطنين، وقسم التدقيق والرقابة الداخلية، وقسم العلاقات الدولية، وقسم المتابعة، وقسم إدارة الجودة والتطوير المؤسسي، والمركز الإعلامي، وشعبة العقود، وشعبة سكرتارية النائب الأول لرئيس الهيئة، وشعبة سكرتارية النائب الثاني لرئيس الهيئة، ومكتب رئيس الهيئة، ومكتب التصاريح الأمنية[٢].

الفرع الثاني

الاختصاص النوعي لهيئة النزاهة الاتحادية.

لقد حدد قانون هيئة النزاهة النافذ، وقبله القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ اختصاصات هيئة النزاهة الاتحادية في التحقيق بنوع معين من الجرائم وعلى سبيل الحصر[٣] حيث تضمن قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل في طياته نصوصاً تجرم الفساد في القطاع الخاص، لذلك جاء قانون الكسب غير المشروع وتعديله كضرورة ملحة لوضع حدٍ لانحرافات الإدارة واستشراء الفساد ومقاضاة أصحاب الذمم المالية الذين تنامت ثرواتهم سواء كانوا موظفين او أصحاب مهن، حيث انه وبصدور قانون التعديل الأول رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ لقانون الهيئة، تم ادخال جملة من التعديلات من أجل تجريم

(١) ليث علي عبد الكريم الاسدي، دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري في العراق ومقارنتها مع الجهات الرقابية الاخرى، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، خلدة، لبنان [٢٠١٦_ ٢٠١٧)، ص٦٣.

(٢) ينظر: المادة (١/ تاسع عشر وعشرون وحادي وعشرون) من النظام الداخلي لتشكيلات هيئة النزاهة الاتحادية.

(٣) ينظر: البند (١) من القسم (٤) من القانون النظامي الملحق بالأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من مجلس الحكم (المنحل) وكذلك المواد: (١/ ثالثاً/ أ وب و١٠/ أولاً و١١/ أولاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل.

بعض صور الفساد الإداري والمالي لغير الموظفين وذلك فيما يتعلق بالمشاريع الحكومية، وبالتالي فان اختصاص هيئة النزاهة الاتحادية بموجب التعديل الأول أصبح أوسع من ذي قبل ليشمل جرائم مهمة، كجريمة الرشوة لغير الموظفين وحتى الأجانب، وكذلك جريمة خيانة الأمانة المرتكبة من قبل المنظمات غير الحكومية الممنوحة صفة النفع العام[١] ويرى البعض ان العلة من وراء تحديد اختصاص هيئة النزاهة بنوع معين من الجرائم، هو التخفيف عن كاهل محاكم التحقيق بسبب تفاقم الجرائم وكثرة القضايا، بالإضافة الى ما تحتاجه إجراءات البحث والتحري عن قضايا الفساد الإداري والمالي من إمكانيات ومعلومات فنية، الامر الذي دفع بالمشرع على منح هيئة النزاهة الاتحادية صلاحية التحري والتحقيق في جرائم معينة[٢] ونحن نرى ان العلة وراء تحديد اختصاص هيئة النزاهة الاتحادية بنوع معين من الجرائم وعلى سبيل الحصر، هو لتجنب التداخل بالمهام ما بين هيئة النزاهة الاتحادية وبين الجهات التحقيقية الأخرى، ولتمكين محققي الهيئة من تركيز جهودهم في نوع محدد من الجرائم واتقان المهام الموكلة إليهم، وعدم تبديد تلك الجهود في التحقيق بقضايا لا تدخل في اختصاصهم التحقيقي، وبهذا يمكننا القول ان لهيئة النزاهة الاتحادية اختصاص نوعي، يتمثل في عدد محدد من الجرائم، تختص بالتحقيق فيها، وهي:

١_ سرقة أموال الدولة

حيث أشارت الفقرة (ثالثاً/ أ) من المادة (١) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل، الى أن جريمة (سرقة أموال الدولة) هي احدى تلك الجرائم التي تُعد من قضايا الفساد، وبالتالي تخضع لاختصاص الهيئة الموضوعي[٣].

(١) شيماء إبراهيم طه، مستجدات السياسة الجنائية في قانون التعديل الأول لقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع لسنة ٢٠١٩، الجامعة التقنية الشمالية، المعهد التقني الدور، (مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، مجلد ١٢ |٢٠٢١)، ص٢٩٢.

(٢) جلال ثروت، نظم الإجراءات الجنائية، (دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية |١٩٩٧)، ص٣١١.

(٣) ينظر: الفقرة (ثالثاً/ أ) من المادة (١) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

وبالرجوع للمادة (٤٤٤/ ١١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، نجد بأن الاختصاص الموضوعي للهيئة ينعقد بالرغم من ان مرتكب الجريمة ليس من شريحة الموظفين متى ما وقعت الجريمة على شيء مملوك للدولة او احدى المؤسسات العامة او احدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب[١].

٢_ جريمة الرشوة.

حيث تعتبر جريمة الرشوة احدى جرائم الفساد الإداري ومن أخطرها، فهي آفة تنخر بمفاصل الدولة والمجتمع بشكل عام وتصيب الوظيفة العامة بشكل خاص[٢] وتزعزع ثقة الجمهور بالوظيفة، وتخل بالاحترام الواجب لموظفي الدولة، وشيوع التفرقة بين الافراد، وضياع الحقوق[٣] وبما أن جريمة الرشوة وفقاً للمعنى القانوني التقليدي، هي احدى جرائم الاعتداء على الوظيفة العامة، فلا يمكن ارتكابها الا من موظف أو مكلف بخدمة عامة[٤] الا أنه وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فان هناك صورتين للرشوة: الصورة الأولى: وهي الصورة التقليدية لجريمة الرشوة والتي تتحقق عند ارتكابها من موظف، اما الصورة الثانية: تتحقق عند ارتكابها من موظف عام أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية[٥] بالإضافة الى ذلك فقد اعتبر المشرع العاملين في المنظمات غير الحكومية الممنوحة صفة النفع العام وكذلك الجمعيات المهنية والنقابات والاتحادات التي تُسهم الدولة بنصيب في أموالها، او ان تكون أموالها أموالاً عامة، او مُنح منسوبوها صفة المكلفين بخدمة عامة، بالإضافة الى العاملين في القطاع الخاص، والموظف الأجنبي بالنسبة لجريمتي الرشوة

(١) ينظر: المادة (٤٤٤/ ١١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(٢) بشير حمي عبد الدليمي، أثر الرشوة في المجتمع المسلم ودور القرآن في التعامل معها وكيفية علاجها، (بحث مقدم الى كلية العلوم الإسلامية، جامعة الانبار، بغداد |٢٠٠٢) ، ص٤.

(٣) محمد زكي أبو عامر، وسليمان عبد المنعم، قانون العقوبات، القسم الخاص، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت |٢٠٠٣) ، ص٣٩٧.

(٤) محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات، القسم الخاص، ط١، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية |٢٠٠٥) ، ص٤١.

(٥) ينظر: المادتين (١٥ و١٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣.

وخيانة الأمانة، مكلفين بخدمة عامة لأغراض تطبيق أحكام قانون الهيئة النافذ وقانون العقوبات[١].

٣_ جريمة الاختلاس.

تعد جريمة الاختلاس هي الأخرى احدى أخطر جرائم الفساد الإداري والاخلال بواجبات الوظيفة العامة التي تدخل في الاختصاص التحقيقي لهيئة النزاهة الاتحادية، والتي تتحقق من خلال قيام الموظف العام او المكلف بخدمة عامة بأخذ ما هو موجود تحت حيازته وبحكم صفته القانونية، اشياءً مملوكة للدولة بقصد اضافتها لملكه الخاص، او الاستيلاء عليها استغلالاً منه لوظيفته، او تسهيل ذلك لغيره، او اساءته التصرف فيها بهدف الحصول على منفعة له او لغيره[٢].

٤_ جريمة الكسب غير المشروع.

لقد بينت المادة (١/ سابعاً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل الكسب غير المشروع بأنه: (كل زيادة تزيد على (٢٠٪) سنوياً في أموال المكلف او أموال زوجه أو أولاده لا تتناسب مع مواردهم الاعتيادية ولم يثبت المكلف سبباً مشروعاً لهذه الزيادة، ويُعد كسباً غير مشروع الأموال التي يثبت حصول الشخص الطبيعي عليها بالاشتراك مع المكلف بقرار قضائي بات)، فاذا ما تبين لهيئة النزاهة من خلال ما تقوم به دائرة الوقاية (احدى تشكيلات هيئة النزاهة الاتحادية) من تدقيق وتحري لما يردُها من تقارير كشف الذمة المالية بأن هناك زيادة ملحوظة في أموال المكلف بالكشف عن ذمته المالية، او في أموال زوجه أو أولاده التابعين له، وذلك استناداً للمادة (١٦/ أولاً) من قانون الهيئة النافذ عن الحد المقرر للموارد العادية، عندها يتم إحالة الموضوع الى قاضي التحقيق المختص وذلك استناداً للمادة (١٧/ سابعاً) وبدوره يلزم القاضي المكلف بإثبات مشروعية مصادر تلك الزيادة وذلك خلال مدة تسعون يوماً، وعند عجزه او تخلفه

(١) ينظر: المادة (١٩/ ثامناً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) عبد الرحمن الجوراني، جريمة اختلاس الأموال العامة في التشريع والقضاء العراقي، (مطبعة الجاحظ، بغداد |١٩٩٠) ، ص٦٢.

عن الاثبات يُحكم عليه بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع[١] بالإضافة الى ذلك فان للهيئة ان تتلقى أي بلاغ او اخبار عن جرائم الفساد والزيادة غير المشروعة في أموال المكلف [٢].

٥_ جريمة تجاوز الموظفين حدود وظائفهم.

حيث تضمنت المادة (١/ ثالثاً) الجرائم التي تُعد قضايا فساد، حيث أن لفظ الفساد عندما يذكر فان أول ما يتبادر الى الذهن بأنه يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب، غير أن لفظ الفساد قد يشمل أيضا إساءة استعمال السلطة في المجالين السياسي والاجتماعي [٣] وبالتالي تدخل في الاختصاص الموضوعي لهيئة النزاهة الاتحادية، والمحددة بالمواد (٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل[٤] .

٦_ جريمة خيانة الأمانة.

لقد نص قانون التعديل الأول رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ لقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة٢٠١١ على " تُعد قضية فساد الجرائم الاتية: جرائم فساد وبضمنها خيانة الأمانة التي تُرتكب في المنظمات غير الحكومية الممنوحة صفة النفع العام وفي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية التي تُسهم الدولة في أموالها أو التي مُنحت

(١) ينظر: المادة (١٩/ ثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) إسماعيل نعمة عبود وآخرون، الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، (بحث منشور في مجلة المحقق الحلي، كلية القانون، جامعة بابل، العدد١، السنة الثانية |٢٠١٠) ، ص٢١٤.

(3)Mahdy Abolfazly, combating administrative corruption:
A comparative study of frameworks in New Zealand and Singapore, University Technology Mara, ((UITM) Shah Allam, Malaysia, vol.9(2), December| 2023).

(٤) يُنظر: المواد (٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

أموالها صفة أموال عامة أو التي مُنح منسوبوها صفة المكلفين بخدمة عامة"[١] حيث ان العبرة من تجريم خيانة الأمانة في القطاع الخاص هو لحماية الثقة العامة في المجتمع، ، فهذه الجريمة لم تعد مجرد خرق لقاعدة قانونية معينة، وانما هي اعتداء واضرار وانتهاك لمصلحة معتبرة، رأى المشرع جدارتها بالحماية، الا وهي (المصلحة الاجتماعية)[٢] بالإضافة للأثار السلبية التي تخلفها تلك الجريمة على المستوى الخارجي من حيث أنها تُضعف ثقة الدولة بمحيطها الدولي كونها تُعد احدى اهم صور الفساد المالي والذي ينال من الدولة، ويُضعف مركزها السياسي، لاسيما بعد ان أصبح القطاع الخاص ذات تأثير كبير في التنمية الاقتصادية في الدولة[٣] أضف الى ذلك أن جرائم القطاع الخاص لم تقتصر على سلوكيات فردية منحرفة، وانما أصبحت تلك الجرائم تُرتكب من قبل منظومات شبكية كان لها الأثر في إعادة توزيع الدخل بشكل غير مشروع مما أدى الى خلق تفاوت اجتماعي وتوتر مجتمعي وعدم استقرار سياسي[٤].

(١) ينظر: المادة (١/ ثالثاً/ ٢) من قانون التعديل الأول رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩ من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١.

(٢) حسنين إبراهيم صالح عبيد، فكرة المصلحة في قانون العقوبات، (بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، العدد ٢، الجزء ١٧، القاهرة |١٩٧٤) ، ص٢٤٧.

(٣) جمعة قادر صالح، الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة، ط١، (منشورات زين الحقوقية، بيروت |٢٠١٦) ، ص٢٧.

(٤) عوض خلف العيساوي، الإصلاح السياسي هو السبيل لمكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من هدر الأموال في العراق، دراسة حالة، (بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، الإصدار ١، مجلة ١٧، عمان |٢٠١٠) ، ص٩.

المطلب الثالث

المعوقات التي تعترض عمل هيئة النزاهة الاتحادية وآليات معالجتها

هناك جملة من المعوقات التي من شأنها أن تصعب على هيئة النزاهة الاتحادية ممارسة مهامها وتحقيق أهدافها في التصدي للفساد الإداري والمالي، وتعرقل سعيها في نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمسائلة [١]، ويمكن تصنيف هذه المعوقات الى: معوقات سياسية، ومعوقات قانونية، ومعوقات إدارية، ومعوقات أمنية، الا ان هذه المعوقات والتحديات لم تثني هيئة النزاهة الاتحادية في تحقيق أهدافها المتعلقة بمكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية من خلال ألياتها القانونية والتنظيمية، وسنتكلم عن هذه المواضيع وفق الاتي:

الفرع الأول: المعوقات التي تعترض عمل هيئة النزاهة الاتحادية.

الفرع الثاني: اليات هيئة النزاهة الاتحادية في معالجة ما يعترضها من معوقات.

أولاً: المعوقات السياسية.

تُعد المعوقات السياسية أهم عقبة تعترض عمل هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري وتقف عائقاً أمام سعيها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، منها ما تمارسه بعض الأطراف السياسية من ضغوطات على الهيئة لإعاقة عملها والتأثير بقراراتها للتغطية على بعض المفسدين، أو عدم رفع الحصانة عن بعض النواب، ومنع مقاضاة النائب خلال مدة الفصل التشريعي استنادا لنص المادة (٦٣) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥[٢]، حيث أن الحصانات التي يتمتع بها البرلمانيون مضافا اليها بعض كبار الموظفين من شأنها ان تشكل عائقا امام إجراءات التحقيق والملاحقة التي تتخذها الهيئة تجاه مرتكبي جرائم الفساد الإداري والمالي، ويسبب في بطئ إجراءات الكشف عن الحقيقة[٣]،

(١) حيدر علي عبد الله، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) ينظر: المادة (٦٣) من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.

(٣) سالم روضان الموسوي، دور مجلس النواب في مكافحة الفساد من خلال التشريع، منشور على الموقع الالكتروني: www.annabaa.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٩.

بالإضافة الى التسويف في إقرار مشاريع القوانين التي أعدتها الهيئة واحالتها لغرض إقرارها، أو محاولة بعض الأطراف السياسية المسيطرة استغلال حرية الاعلام من أجل نشر معلومات مضللة لإضعاف الهيئة واظهارها على غير حقيقتها، وكذلك محاولات بعض السياسيين الضغط على بعض القضاة من أجل اصدار احكام مخففة بحق المتهمين بقضايا فساد، بالإضافة الى المحاصصة السياسية والطائفية التي من شأنها ان تعيق عمل الهيئة من خلال تعطيل بعض القوانين، والامتناع عن رفع الحصانة عن بعض البرلمانيين المتهمين بقضايا الفساد الإداري والمالي، أو لجوء البعض من السياسيين لحرب التشهير من أجل تشويه السمعة والتسقيط السياسي للخصوم من خلال نشر الوثائق على وسائل الاعلام، وليس من اجل احقاق الحق وتحقيق الشفافية [١].

ثانياً: المعوقات القانونية.

ان عدم وجود منظومة قانونية متكاملة تساعد هيئة النزاهة على أداء مهامها بفاعلية يُعد من قبيل المعوقات التي تُعوق أدائها لمهامها، حيث يعمد بعض السياسيين والبرلمانيين بسبب المساومات السياسية بين الكتل على تعطيل المصادقة على بعض مشروعات القوانين التي تُسهم في دعم الهيئة على مكافحة الفساد الحكومي والحد من الانحراف في استعمال السلطة، كمسودة قانون مكافحة الفساد [٢]، بالإضافة الى بطيء الإجراءات التي تنتهجها الجهات القضائية في معالجة قضايا الفساد، والتأخر في حسم تلك القضايا[٣]، بالإضافة الى افتقار الهيئة الى الأدوات والتقنيات الحديثة في مجال الرصد والتحري وجمع المعلومات والتطور التكنولوجي لتنمية قدرات محققي الهيئة في مجالات

(١) علي سالم جبار، التنظيم المؤسسي لمكافحة الفساد في القانون العراقي هيئة النزاهة نموذجاً، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، خلدة | ٢٠٢١_ ٢٠٢٢)، ص٨٨_ ٨٩.

(٢) يُنظر: التقرير النصف سنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام ٢٠١٣، ص٣٥، منشور على الموقع الالكتروني: www.nazaha.iq تاريخ زيارة الموقع٢٨/٤/ ٢٠٢٥.

(٣) حيدر علي عبد الله، مرجع سابق، ص١٨٦.

التحري والتحقيق كان له الأثر الكبير في تعثر وعرقلة قدرة محققي الهيئة في أداء واجباتهم التحقيقية[١].

ثالثاً المعوقات الإدارية.

تُعد هيئة النزاهة الاتحادية مؤسسة فتية وحديثة، (قياسا بالأجهزة الرقابية الأخرى، كديوان الرقابة المالية) حيث يُشكل موظفيها الشباب دون سن الأربعين النسبة الأكبر والبالغة ٧٥٪، وهذا من شأنه أن يشير الى ان الهيئة تمتلك خبرات متواضعة في مجال التحقيق والتحري، وبالتالي فإنها بحاجة الى مزيد من الخبرات والتدريب[٢]، كذلك فان الهيئة لا تزال بسبب حداثتها وعدم اكتمال البنى الإدارية لها من حيث كوادرها وتشكيلاتها تستحدث دوائر ومديريات وبحسب الحاجة اليها[٣] .

رابعاً: المعوقات الأمنية.

وتتمثل تلك المعوقات بما يتعرض له محققو هيئة النزاهة والقضاة المختصين بقضايا النزاهة الى الضغوطات والتهديدات من قبل بعض المتنفذين في الدولة، أو المليشيات الخارجة على القانون، أو بعض الأحزاب السياسية، مما يشكل عائق أمام أدائهم لمهامهم في الحد من الانحراف في استعمال السلطة ومكافحة الفساد[٤] .

(١) علي سعدي عبد الزهرة جبير، واحمد عبد الجبار حميدي، دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق هيئة النزاهة انموذجاً، (مجلة الناقد للدراسات السياسية، العراق، مجلد٥، العدد١|٢٠٢١)، ص٤١.

(٢) هيئة النزاهة، تجربة هيئة النزاهة في الحد من الفساد في العراق، ص١٥، للمزيد مراجعة الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة: www.nazaha.iq تاريخ الزيارة ٢٨/ ٤/ ٢٠٢٥

(٣) علي سالم جبار، مرجع سابق، ٩١.

(٤) علي سعدي عبد الزهرة جبير، واحمد عبد الجبار حميدي، المرجع السابق، ص٤٢.

الفرع الثاني

اليات هيئة النزاهة الاتحادية في معالجة ما يعترضها من معوقات.

بالرغم مما تواجهه هيئة النزاهة الاتحادية من تحديات ومعوقات من شأنها أن تُصّعب على الهيئة مهمتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، الاّ أنه بالرغم من هذه التحديات استطاعت الهيئة أن تحقق العديد من النتائج، نذكر منها ما يلي:

أولاً: تعزيز ثقافة النزاهة وممارسة الإجراءات التحقيقية.

حيث قامت الهيئة بالعديد من الاعمال المهمة والتي تهدف من خلالها الى تعزيز ثقافة النزاهة، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، حيث أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية في ٢٠٢٢/١١/١٦ عن تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد وذلك استناداً للمهام التي تختص بها هيئة النزاهة الاتحادية وفقاً لأحكام المادة (٣/ اولاً وثانياً)[١] من قانونها، حيث تتولى الهيئة العليا لمكافحة الفساد انجاز التحقيق في قضايا الفساد المهمة[٢]، والمودعة لدى مديريات ومكاتب التحقيق في كافة المحافظات العراقية، خلال مدة زمنية محددة، وندرج في أدناه جدول يبين أهم إنجازات الهيئة العليا لمكافحة الفساد منذ تاريخ تأسيسها وكالاتي[٣]:

أ_ جدول يبين عدد القضايا الجزائية المقامة أمام الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وعدد المحال منها، وعدد الاخبارات التي لا تزال قيد التحري والمتابعة، منذ تاريخ تأسيسها.

---

(١) ينظر: المادة (٣/ أولاً وثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل.

(٢) يتم تحديد مدى أهمية القضية استناداً الى معايير تم تحديدها من قبل هيئة النزاهة (كحجم المال المختلس أو المهرب، أو مدى حساسية منصب المتهم وخطورته على الوظيفة العامة، مقار حجم الضرر الواقع على دوائر ومؤسسات الدولة أو المال العام).

(٣) ينظر: التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام ٢٠٢٣، ص١٦، منشور على الموقع الالكتروني: www.nazaha.iq تاريخ زيارة الموقع٢٨/٤/ ٢٠٢٥.

عدد القضايا الجزائية المقامة	المحال منها الى محاكم الموضوع	عدد الاخبارات التي ما زالت قيد التحري والمتابعة
١٨٢	٧٠	٦

جدول رقم (١)

ب_ جدول يبين مجموع ما تم استرداده من أموال من قبل الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

مجموع الأموال المستردة بالدينار العراقي وبالدولار الامريكي	مجموع الأموال التي مُنع هدرها	مجموع الأموال التي تم ضبطها بعمليات الضبط	العقارات المستردة
٣٩١,٤٥٠,٠٤٥,٠٠٠ ثلاثمائة وواحد وتسعون ملياراً، واربعمائة وخمسين مليوناً، وخمسة وأربعين ألف دينار عراقي. و١٩,٥٠٠,٠٠٠ تسعة عشر مليوناً، وخمسمائة ألف دولار أمريكي	٨٢,٦٢٣,٠٧٥,٥٤٥ اثنان وثمانون ملياراً، ستمائة وثلاثة وعشرون مليوناً، وخمسة وسبعون الفاً، وخمسمائة وخمسة وأربعين ديناراً عراقياً	١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ملياراً، وستمائة مليون دينار عراقي. و٦٠,٠٠٠ ستون ألف دولار أمريكي. بموجب (١١) عملية ضبط بالجرم المشهود	قطعة أرض تبلغ مساحتها (٢٨٨٠) متراً مربعاً في محافظة الديوانية. ومنع الاستيلاء على عقار واحد. ووضع اليد على (٧٠,٠٠٠) سبعين ألف اضبارة عقار في محافظة الانبار

جدول رقم (٢)

ج_ جدول يبين عدد أوامر القبض والاستقدام الصادرة والمنفذ منها:

عدد أوامر القبض	المنفذ منها	عدد أوامر الاستقدام	المنفذ منها
٧٥	٥٠	١١٥	٨٠

جدول رقم (٣)

د_ جدول يبين عدد أوامر القبض الدولية الصادرة بحق المتهمين الهاربين خارج العراق، وعدد طلبات المساعدة القانونية المتعلقة بحجز الأموال المهربة، وقيمة أموال الفساد المهربة خارج العراق.

عدد أوامر القبض الدولية (نشرة حمراء) للمتهمين الهاربين خارج العراق	عدد طلبات المساعدة القانونية المتعلقة بحجز الأموال المهربة	الأموال المهربة التي تم متابعتها	قيمة اموال الفساد المهربة خارج العراق
١٩	١٧	٤٠٠,٠٠٠ أربعمائة ألف دولار أمريكي، و(٢٢) عقار، و(٨) حصص في شركات، و(٩) حسابات مصرفية، وعجلة واحدة.	١١,٤٠٠,٥٠٠ احدى عشر مليوناً، وأربعمائة ألف، وخمسمائة دولار امريكي و(١٠) عشرة عقارات في قضية تحقيقية واحدة

جدول رقم (٤)

ثانياً: رصد المشاريع المتلكئة.

ان من ضمن الأنشطة الحيوية والفاعلة في مكافحة الفساد الإداري وتنفيذ عملية الإصلاح الإداري هو ما قامت به هيئة النزاهة الاتحادية منذ عام ٢٠١٨ بالتحري والتحقيق

والرصد لمشاريع الاعمار والاستثمار المتلكئة في كافة محافظات العراق، حيث بلغ عدد المشاريع المتلكئة خلال عام ٢٠٢٣، في كافة محافظات العراق (٥٢٩) مشروع، وبقيمة تقديرية بلغت (١,٦١٤,٣١٥,٢٩٦,٠٣٩) تريليوناً، وستمائة وأربعة عشر ملياراً، وثلاثمائة وخمسة عشر مليوناً، ومئتان وستة وتسعون الفاً، وتسعة وثلاثون ديناراً عراقياً، أما قيمة المشاريع المتلكئة بالدولار الأمريكي فبلغت (١,١٠٦,٦١٤,٥٦٦) ملياراً، ومائة وستة مليوناً، وستمائة وأربعة عشر ألفاً، وخمسمائة وستة وستون دولاراً أمريكياً، حيث بلغت عدد القضايا الجزائية التي فتحت بصدد تلك المشاريع أمام هيئة النزاهة في كافة مديرياتها ومكاتبها في محافظات العراق (٣٤) قضية جزائية، في حين أن هناك (٢٧٩) مشروعاً لم تُحدد أقيامها بعد [١].

ثالثاً: رئاسة اللجان التحقيقية ولجان التقييم.

تولت هيئة النزاهة الاتحادية رئاسة اللجان التحقيقية التي تم تأليفها بموجب الأوامر الديوانية والوزارية، حيث بلغ عدد تلك اللجان خلال عام ٢٠٢٣ (٤) لجان، تم حسم واحدة منها ولا تزال باقي اللجان قيد الإجراءات التحقيقية[٢]، وكذلك تولت الهيئة رئاسة اللجنة الخاصة بتقييم وكلاء الوزارات والمستشارين ومن بدرجتهم الذين يشغلون المناصب أصالةً أو وكالةً، حيث عملت اللجنة على تقييم (١١٧) وكيلاً ومستشاراً ومن بدرجتهم وذلك خلال عام ٢٠٢٣، وقدمت توصياتها بهذا الشأن الى السيد رئيس مجلس الوزراء، وما زالت اللجنة مستمرة بأعمالها[٣].

رابعاً: اعتماد المنهج العلمي في تشخيص الفساد.

انسجاماً مع الأهداف التي تسعى هيئة النزاهة الاتحادية الى تحقيقها والمتمثلة بمكافحة الفساد المالي والإداري والمحافظة على المال العام ونشر ثقافة النزاهة، عمدت الهيئة على تبني المنهج العلمي في تحقيق تلك الأهداف وذلك من خلال تنفيذ استبانة (مدركات الرشوة في القطاع العام) كأحد الأساليب العلمية التي اعتمدتها الهيئة لتشخيص

(١) ينظر: التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣، مرجع سابق، ص١٧.
(٢) المرجع أعلاه، ص١٨.
(٣) المرجع أعلاه، ص١٥.

تعاطي الرشوة في القطاع العام خلال عام ٢٠٢٣، والجدول ادناه يبين اهم المؤشرات التي نتجت عن هذه الاستبانات في الدوائر التي تم استهدافها من قبل فرق الهيئة[١] .

الاستبانة القطاعية لمدركات الرشوة	عدد الدوائر المشمولة	عدد الاستمارات	نسبة تعاطي الرشوة	نسبة حالات دفع الرشوة	السبب الرئيس لدفع الرشوة
مديريات التربية في بغداد والمحافظات	٢	١٣٥٥٤	٪١٨,١١	٪٦,٣٤	الاسراع في انجاز المعاملات
دوائر الهيئة العامة للضرائب في بغداد والمحافظات	٤٤	٨٣٦٩	٪٢٥	٪١٤	

جدول رقم (٥)

خامساً: ابرام اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم الدولية.

تسعى هيئة النزاهة الاتحادية الى تطوير القدرات الوظيفية والمؤسسية، وتعديل التشريعات القانونية بما ينسجم مع الجهود العالمية لمكافحة الفساد ومحاربة الانحراف في أجهزة الدولة، وذلك من خلال تبادل الخبرات عبر عقد عدد من اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم مع عدد من الجهات الدولية، حيث عقدت هيئة النزاهة الاتحادية (٢١) اتفاق تعاون ومذكرة تفاهم دولية، وأُبرم منها (٦) خلال عام ٢٠٢٣ ومازالت الهيئة تسعى الى إتمام المتبقي منها، وفي أدناه جدول يبين الدول التي تم الابرام معها[٢] .

(١) ينظر: التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣، مرجع سابق، ص١٨.
(٢) المرجع أعلاه، ص٢٠.

ت	اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم المبرمة
١	مذكرة التفاهم مع وكالة مكافحة الفساد في فرنسا
٢	مذكرة التفاهم مع ديوان المحاسبة في الامرات العربية المتحدة
٣	مذكرة التفاهم مع هيئة الرقابة الإدارية في مصر
٤	اتفاق تعاون مشترك بين الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد واتحاد المدربين العرب في المملكة الأردنية في مجال تدريب وتطوير مهارات المدربين وتأصيل مهنة التدريب ورفع الجودة
٥	مذكرة تفاهم مع مكتب الادعاء العام في روسيا الاتحادية بشأن التعاون الثنائي في مجال منع ومكافحة الفساد
٦	مذكرة تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين بشأن التعاون الثنائي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه

جدول رقم (٦)

سادساً: قرارات الإدانة بحق المتهمين بقضايا الفساد الإداري والمالي أمام الهيئة.

ان هيئة النزاهة الاتحادية أثبتت وبشكل قاطع فاعليتها في مكافحة الفساد من خلال ما بذلته من جهودٍ استثنائية سواءً ما يتعلق بدورها الاجرائي أو الوقائي في ظل الظروف السيئة التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان، و بلغ عدد قرارات الإدانة القضائية الصادرة عن القضايا الجزائية المحالة من مديريات ومكاتب تحقيق الهيئة في بغداد والمحافظات لعام ٢٠٢٣ (٨١٠) قرار، صادرة بحق (١٠٧٩) مدان، من ضمنهم (٤) مدانين بدرجة وزير و(٢١) مدان بدرجة مدير عام فما فوق، في عدد من الجرائم، منها (٤٤) مدان في جريمة الرشوة، و(٨٨) مدان في جريمة الاختلاس، و(٦٤٨) مدان في جرائم تجاوز حدود الوظيفة وفق أحكام المواد (من ٣٢٢ لغاية ٣٤١) وفق قانون العقوبات العراقي النافذ، و(٢٩٩) مدان في جرائم أخرى[١].

(١) ينظر: التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣، مرجع سابق، ص١١٧.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا عن (فاعلية هيئة النزاهة في ظل ما يعترضها من معوقات) توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي سوف نستعرضها وفق الاتي:

الاستنتاجات

١_ يُعد قانون هيئة النزاهة الاتحادية طفرة نوعية في ميدان محاربة الفساد وحماية المال العام، حيث أتاح هذا القانون للهيئة المجال الكبير للتحري عن جرائم الفساد وملاحقة المفسدين، بالإضافة الى ما يتمتع به هذا القانون من المرونة التي تجعل منه مثالاً يُحتذى به في مجال مكافحة الفساد بكل أشكاله.

٢_ يعمل محققي الهيئة تحت اشراف قاضي التحقيق المختص أو المحكمة المختصة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل، حيث يُرجح اختصاص الهيئة التحقيقي على اختصاص الجهات التحقيقية الأخرى، وأنها تتولى التحقيق في نوع محدد من الجرائم التي تتعلق بالوظيفة العامة وذلك استناداً لاختصاصها النوعي، وليس لها الخروج عليها والا أصيبت بعيب عدم الاختصاص،

٣_ ان المعوقات التي تعترض عمل هيئة النزاهة الاتحادية من شأنها أن تحول دون تعزيز قيم النزاهة، وبالتالي ستؤدي الى استشراء الفساد بأشكال جديدة في ظل التطور التقني المعاصر بالإضافة الى ضعف الوازع الديني والأخلاقي بسبب انتشار الأفكار المادية وتنامي النمط الترفيهي، لذلك فان ترسيخ قيم النزاهة والشفافية تستوجب في بادئ الامر تعزيز القيم الأخلاقية والدينية والروحية وتحسين الأوضاع المادية والمعيشية للعاملين في أجهزة الدولة.

٤_ ان هيئة النزاهة الاتحادية بالرغم من وجود العديد من المعوقات التي تعترض عملها الا أنها استطاعت أن تؤدي دوراً فاعلاً وحيوياً في مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال ما تملكه من اليات وإجراءات وما تمارسه من أدوار وقائية واجرائية في معرض تصديها لكل أشكال الفساد.

التوصيات

١_ أن تُؤخذ كافة المقترحات ومشروعات القوانين التي تُعدها هيئة النزاهة الاتحادية بعين الاعتبار وأن يتم الإسراع في التصويت عليها من قبل مجلس النواب، كون أن جميع مشاريع القوانين التي تقدمها الهيئة من شأنها أن تسهم في تحقيق مصلحة المجتمع

وتسعى الهيئة من خلالها الي بناء بيئة خالية من الفساد الإداري والمالي وتُعزز من خلالها ثقافة النزاهة والشفافية والاستقامة.

٢_ ندعو المشرع العراقي الى ضرورة منح دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة الاتحادية مزيداً من الصلاحيات كونها الدائرة المعنية بهذا الدور من خلال إعطائها خصوصية معينة لجرائم الفساد في هذا المجال ووضع نصوص خاصة توضح أليات استرداد الأموال والمتهمين والمحكوم عليهم المتواجدين في الخارج وعدم الاكتفاء بالقواعد العامة الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ.

٣_ ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز العدالة والمساواة أمام القانون ومحاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار، وعدم اعطاء أي حصانة لأي شخص متهم بارتكاب جريمة فساد والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد.

٤_ ان تعمل الحكومة من خلال الجهات المعنية على نشر ثقافة النزاهة والاستقامة والشفافية وذلك بإدراجها كمواد ثقافية تُدّرس في الجامعات من أجل تنمية روح النزاهة لدى طلبتها، وكذلك العمل على إشاعة ثقافة النزاهة والأمانة والإخلاص في العمل.

Funding

The authors declare that they have no known competing financial interests or personal relationships that could have appeared to influence the work reported in this paper.

Conflicts of interest

The authors declare that there Is no conflict of Interest

References:

First: Books and Publications

1. Abdul Rahman Al-Jourani, The Crime of Embezzlement of Public Funds in Iraqi Legislation and Judiciary, Al-Jahidh Printing Press, Baghdad, 1990.
2. Dr. Abdul Rahman Al-Eisawi, Means of Combating Crime, 1st ed., Dar Al-Fikr Al-Jameei, Alexandria, 2006.
3. Dr. Amir Faraj Youssef, Combating Administrative and Functional Corruption and its Relation to Crime at the Local, Regional, and Arab Levels, 1st ed., Al-Jameaa Al-Hadith Office, Alexandria, 2010.
4. Dr. Salwa Tawfiq Bakir, The Crime of Illicit Gain from Public Office, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2003.
5. Emad Salah Abdul Razzaq Al-Sheikh Dawood, Corruption and Reform, Publications of the Arab Writers Union, Damascus, 2003.
6. Galal Tharwat, Criminal Procedure Systems, Dar Al-Jamiaa Al-Jadida, Alexandria, 1997.
7. Jumaa Qader Saleh, Administrative Corruption and Its Impact on Public Office, 1st ed., Zein Legal Publications, Beirut, 2016.
8. Mohamed Zaki Abu Amer and Suleiman Abdul Moneim, Criminal Law – Special Part, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2003.
9. Mohamed Zaki Abu Amer, Criminal Law – Special Part, 1st ed., Dar Al-Jamiaa Al-Jadida, Alexandria, 2005.

Second: Academic Theses

1- Ali Salem Jabbar, Institutional Organization for Combating Corruption in Iraqi Law – The Integrity Commission as a Model, Master's Thesis, Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, Khaldeh, 2021–2022.
2- Haidar Ali Abdullah, The Problem of Corruption in Iraq and the Mechanisms of the Integrity Commission in Combating It, Master's Thesis, College of Political

Science, Department of International Politics, Al-Nahrain University, Baghdad, 2013.

3- Laith Ali Abdul Kareem Al-Asadi, The Role of the Integrity Commission in Combating Administrative Corruption in Iraq and Its Comparison with Other Oversight Bodies, Master's Thesis, Faculty of Law, Islamic University, Khaldeh, Lebanon, 2016–2017.

Third: Journals and Research Papers

1- Ismail Neama Aboud et al., Criminal Jurisdiction of the Integrity Commission in Iraq, published in Al-Muhaqiq Al-Hilli Journal, College of Law, University of Babylon, Issue 1, Second Year, 2010.

2- Dr. Basim Alwan Al-Uqabi, Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, Vol. 7, Issue 10, 2017.

Bashir Hami Abdul Dulaimi, The Impact of Bribery on Muslim Society and the Role of the Qur'an in Addressing and Treating It, Research presented to the College of Islamic Sciences, University of Anbar, Baghdad, 2002

3- Hadri Samir, Independent Administrative Authorities and the Problem of Independence, published in the Journal of the National Forum Framework, University of Abdelrahman Mira, Bejaia, Algeria, Issue 4, 2006.

4- Hasanin Ibrahim Saleh Ubaid, The Concept of Interest in Criminal Law, published in the National Criminal Law Journal, Issue 2, Vol. 17, Cairo, 1974.

5- Shaimaa Ibrahim Taha, Developments in Criminal Policy in the First Amendment to the Law of the Integrity Commission and Illicit Gain of 2019, Northern Technical University, Technical Institute of Al-Dour, published in Al-Qadisiyah Journal for Law and Political Science, Issue 2, Vol. 12, 2021.

6- Salem Rawdan Al-Moussawi, The Role of the House of Representatives in Combating Corruption through Legislation, published online: www.annabaa.org
7- . Ezzedine Al-Eisawi, The Contract as a Tool for Market Regulation, published in Al-Mufakir Journal, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khudaira University, Biskra, Algeria, Issue 3, 2006.
8- Ali Saadi Abdul Zahra Jabir and Ahmed Abdul Jabbar Humaidi, The Role of Independent Bodies in Combating Corruption in Iraq – The Integrity Commission as a Model, Journal of the Critic for Political Studies, Vol. 5, Issue 1, Baghdad, 2021.
9- Awad Khalaf Al-Eisawi, Political Reform as a Means to Combat Administrative and Financial Corruption and Reduce Waste of Public Funds in Iraq – A Case Study, Jordanian Journal of Applied Sciences, Issue 1, Vol. 17, Amman, 2010.

Fourth:Constitutions

1- . Constitution of the Republic of Iraq, in force, 2005.

Fifth: Laws, Regulations, and Instructions

1- Iraqi Penal Code No. 111 of 1969, as amended.
2- Code of Criminal Procedure No. 23 of 1971, as amended.
3- Coalition Provisional Authority (Defunct) Order No. 55 of 2004.
4- Regulatory Law Issued by the Governing Council (Defunct), Annex to CPA Order No. 55 of 2004.
5- Integrity and Illicit Gain Commission Law No. 30 of 2011, as
6- amended.. Internal Regulations of the Federal Integrity Commission Formations.
7- First Amendment Law No. 30 of 2019 to the Integrity and Illicit Gain

Commission Law No. 30 of 2011.

Sixth: Reports and Articles

1- Integrity Commission, Report on the Experience of the Integrity Commission in Reducing Corruption in Iraq, p. 15. For more, visit: www.nazaha.iq
2- Semi-Annual Report of the Federal Integrity Commission, 2013.
3- Annual Report of the Federal Integrity Commission, 2023.
4- See: Zuhair Kadhim Abed, Federal Supreme Court Decision on Independent Bodies in the Constitution, article published on the Judiciary Authority's website at: http://www.iraqja.iq/wiew.
5- Raheem Hassan Al-Akili, The Relationship of the Public Integrity Commission with Other Government Agencies, published on the Judge Raheem Hassan Al-Akili Blog, 2/2/2015.

Seventh: International Conventions

1- United Nations Convention Against Corruption, 2003.

Eighth: Foreign References

1- Mahdy Abolfazly, Combating Administrative Corruption: A Comparative Study of Frameworks in New Zealand and Singapore, University Teknologi MARA (UiTM), Shah Alam, Malaysia.